الأمم المتحدة

DP/2005/14

Distr.: General
14 March 2005
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥

١٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥

(من ٢٠ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نيويورك)*

المحتويات

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٣

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - مسائل المالية والميزانية والإدارة ٦

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٧

رابعا - الشؤون الجنسانية في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ١٠

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٢

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٤

سابعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب ١٦

* أدى تجميع البيانات المطلوبة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخر تقديم هذا التقرير.

200405 080405 05-26902 (A)
0526902

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات ١٧

تاسعا – التقريران المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠

عاشرا – عملية البرمجة ٢٢

حادي عشر – مسائل المالية والميزانية والإدارة ٢٥

ثاني عشر – نظام تخصيص الموارد ٢٨

ثالث عشر – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٩

رابع عشر – مسائل أخرى ٣٠

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير.

٢ – وانتخب المجلس التنفيذي الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء للمكتب في عام ٢٠٠٥:

الرئيس: سعادة السيدة كارمن ماريا غاياردو إرنانديز (السلفادور)

نائب الرئيس: السيد أندري نيكيتوف (أوكرانيا)

نائب الرئيس: السيدة أولريكا كرونبرغ – موسبرغ (السويد)

نائب الرئيس: السيد تسفا عالم سيّوم (إريتريا)

نائب الرئيس: السيد أرجون باهادور ثابا (نيبال)

٣ – وبعد انتخاب الرئيسة الجديدة، أدلت ببيان استهلالي نشر في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت على العنوان: www.undp.org/execbrd.

٤ – وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ (DP/2005//L.1 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا، وخطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٥ (DP/2005/CRP.1). وأقر المجلس التنفيذي أيضا التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ (DP/2005/1).

٥ – وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤ في الوثيقة DP/2005/2، أما المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ فترد في الوثيقة DP/2005/15، التي يمكن الاطلاع عليها في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت على العنوان: www.undp.org/execbrd.

٦ – ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٢٠٠٥ على الجدول الزمني التالي لدورتيه المقبلتين لعام ٢٠٠٥:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥: ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥: ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

البيان الذي أدلى به مدير البرنامج

٧ - في الكلمة التي ألقاها مدير البرنامج الإنمائي أمام المجلس التنفيذي وصف المناخ الحالي في ما يتعلق بالتنمية الدولية وأبدى توقعاته بالنسبة للسنة القادمة، مسترعيا الانتباه بشكل خاص إلى الجوانب التالية:

(أ) إطلاق تقرير مشروع الألفية - الاستثمار في التنمية المقدم إلى الأمين العام؛

(ب) التوصل إلى توافق واسع في الآراء بين الجهات الفاعلة في التنمية من أجل خفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

(ج) مسارا جدول أعمال الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥: الأمن والتنمية، مشددا على أهمية معالجة احتياجات الفقراء والأغنياء في الوقت نفسه؛

(د) الحاجة إلى تحقيق هذه الأهداف، في ضوء الأزمات العالمية الراهنة، من خلال وضع البرنامج الإنمائي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة التي تتولاها وتديرها الجهات الوطنية والتي تركز على الأهداف الإنمائية للألفية، ومن خلال إقامة إطار لتوجيه استراتيجيات الحد من الفقر؛

(هـ) الحاجة إلى زيادة الدراية الفنية للبرنامج الإنمائي في تنمية القدرات وأنشطة الدعوة؛

(و) أهمية إدارة البرنامج الإنمائي لنظام الممثل المقيم، والتي سيقوم البرنامج من أجل تحقيقها بطلب الموافقة على موارد جديدة ومجموعة إجراءات إصلاح جديدة، تشمل تعيين ٤٠ مديرا قطريا.

٨ - ونظرا لتعيين مدير البرنامج الإنمائي مديرا لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة، أعرب عن أسفه لاضطراره إلى ترك البرنامج قبل انتهاء فترة ولايته بمدة طويلة. ووجه الشكر لأعضاء المجلس لدعمهم القوي، وأكد لهم أن اختيار خلفه سيجري بطريقة شفافة وتنافسية.

٩ - وهنأت الوفود مدير البرنامج الإنمائي على تعيينه مديرا لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة، مؤكدة على ثقتها بقدراته الفريدة في تعزيز خطة التنمية الدولية على الصعيد العالمي. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لرحيله وأشادوا بالتزامه بالتنمية الذي لا يعرف الكلل، وأثنوا على ما تمتع به من بصيرة في توجيه دفة البرنامج خلال فترة إصلاح صعبة ولكن حاسمة.

١٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها لاستراتيجية مدير البرنامج بشأن العمل الذي سيُضطلع به في عام ٢٠٠٥، ولا سيما ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ولفتت الانتباه إلى ضرورة تعزيز نظام المنسق المقيم، من خلال قدر أكبر من التمويل والكفاءة والفعالية، وتكثيف الجهود في مجالات الحد من الفقر، والإدارة العامة، ومكافحة الفساد، وتعميم المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين في السياسات العامة، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات، والمواءمة بين الأهداف الإنمائية للألفية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، وذلك من خلال تعزيز القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والمحلي وتعزيز المجتمع المدني وتشجيعهما على الانخراط في العمل، وخصوصا في أقل البلدان نموا.

١١ - وحثت الوفود المنظمة بوجه عام على تحسين رصد أدائها وزيادة الشفافية، وتحسين تقنيات الرقابة لديها، وشددت على أهمية تسلم الجهات الوطنية زمام وضع البرامج الإنمائية.

١٢ - وفي معرض تسليط الوفود الضوء على التوصيات الواردة في تقرير مشروع الألفية وقرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات العامة (A/RES/59/250)، شددت على ضرورة ترجمة الأقوال إلى نتائج ملموسة على الصعيد الوطني. وأشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي تناول التقرير ضمن إطار مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وبوجه خاص في ما يتعلق بالتجارة والتخفيف من عبء الدين والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، والحكم الرشيد.

١٣ - وشددت الوفود على أهمية دور البرنامج الإنمائي في الانتقال من مرحلة الأزمات إلى مرحلة الإنعاش ومن ثم التنمية، مذكرة بالدور الذي اضطلع به في جهود الإغاثة المتعلقة بكارثة تسونامي وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

١٤ - وأعربت الوفود عن سرورها بالاتجاهات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية وبالزيادة المطردة في الموارد (الأساسية) العادية، وشددت على أهمية تخصيص المساعدة بحسب الاحتياجات الإقليمية والقطرية، ودعت البلدان المانحة إلى بذل أقصى ما في وسعها لتقديم النسبة المتفق عليها، وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، من أجل تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك وفقا لما جاء في تقرير مؤتمر قمة الألفية.

١٥ - وردا على ذلك، بدأ مدير البرنامج الإنمائي بشكر الوفود على تعاونها الوثيق مع المجلس ومع إدارة البرنامج، وشكر البلدان المانحة على زيادة مساهماتها. وأشار إلى أن دعمها كان حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتوصيات الواردة في تقرير مشروع الألفية،

والتي شدد على أنها مترابطة ترابطا شديدا. وسيكون من شأن الاثنتين معا كفالة أن تحظى مجموعة محددة من الأهداف الإنمائية والأمنية بموقع هام في المناقشة التي ستدور في الحدث الرئيسي للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ وفي جدول أعمال الأمم المتحدة للسنوات القادمة. وفي ذلك الخصوص، أكد على الدور الحفاز المنتظر للاجتماع الذي ستعقده لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٦ - وفي الختام، شدد مدير البرنامج على أن النجاح الذي يمكن أن تحققه أعمال البرنامج الإنمائي في جميع المجالات يعتمد على تحقيق إصلاح أوسع نطاقا تمس الحاجة إليه على وجه السرعة، ولا سيما في ما يخص الشفافية والفعالية، وذلك من أجل كفالة شرعيته على المدى الطويل. وتطرق بشكل خاص إلى الدور الحيوي للبرنامج في درء الأزمات والانتعاش وفي بناء الشراكات مع الجهات الوطنية المعنية، ولا سيما القطاع الخاص، من أجل التخفيف من الآثار التي تخلفها الكوارث.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - مسائل المالية والميزانية والإدارة

١٧ - في معرض مناقشة تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2005/3)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/2005/4)، والإبلاغ عن إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من استرداد التكاليف (DP/2005/CRP.4)، أعربت الوفود عن موافقتها على التنقيحات المقترحة على النظام المالي باستثناء الأمرين التاليين: إتاحة سلطة الالتزام بموارد تحسم من التبرعات التي سيتم تلقيها في المستقبل في حالات معينة؛ و (ب) السماح بمنح استثناءات من قاعدة الفصل بين الواجبات في حالات الطوارئ ونقص الموظفين. وبناء على طلب وجه إلى البرنامج الإنمائي بتقديم معلومات عن المبادئ التوجيهية المقترحة للحد من المخاطر إلى المجلس وبقيام خبير مستقل بتقييم هذا الموضوع، قرر المجلس إرجاء النظر في التنقيحات المقترحة إلى الدورة السنوية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٨ - وأيدت الوفود التنقيحات المقترح إدخالها على طرائق البرمجة ورأت أنها تتناسب مع مساعي التبسيط والمواءمة.

١٩ - وفي سياق ترحيب الوفود بالنموذج المقترح للإبلاغ عن استرداد التكاليف، أثارت بعض الشواغل بشأن استخدام موارد مخصصة لبنود معينة في تغطية بنود أخرى، والشفافية بالنسبة للجهات المعنية، والصلة بالمساهمات المخصصة لأنشطة معينة. واستفسرت عن الدور

المحتمل لنظام تخطيط الموارد (نظام أطلس)، وشجعت البرنامج على رفع تقارير منفصلة في المستقبل عن استرداد التكاليف وتقديم تفاصيل عن ذلك في ميزانية الدعم لفترة السنتين. وينبغي أن تقوم الوكالات في ما بينها بمواءمة نهج استرداد التكاليف وتقديم التقارير عن ذلك.

٢٠ - وردا على ذلك، قال مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية التابع لمكتب شؤون الإدارة إن القدرة على الدخول في التزامات على أساس المبالغ التي ووفق على تقديمها في المستقبل تتيح للبرنامج الإنمائي إدارة الأموال التي تقدمها الجهات المانحة على شكل أقساط، وعدم وجود هذه الوسيلة سيؤدي إلى تأخير تنفيذ مشاريع البرنامج و/أو عدم إدارتها بكفاءة. ومن أجل دعم ذلك الجهد، ستتضمن المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر التي سيقوم مدير البرنامج بإصدارها عناصر من قبيل اقتضاء وضع ترتيبات ملزمة مع الجهات المانحة، وإجراء عمليات تقييم للمخاطر بشأن الجهات المانحة وبشأن أداء المكاتب القطرية في السابق، والبحث عن خيارات أخرى تقدم بها الجهات المانحة مدفوعاتها، من قبيل خطابات الائتمان، وتطبيق آليات للرقابة والرصد.

٢١ - وشدد المراقب المالي للبرنامج الإنمائي على أن التنقيحات المقترحة بشأن الفصل بين الواجبات تتعلق فقط بالاستثناءات وكرر مجددا أن هناك ضوابط محكمة ومبالغ قصوى مطبقة في هذا الشأن، مهما كانت الظروف، من أجل تفادي وقوع أي أخطاء محتملة، وأبرز على نحو خاص التحسينات التي أدخلت من خلال نظام أطلس. وطمأن الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي تشاور بانتظام مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن تلك المسائل.

٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٥/١ بشأن تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣ - وأحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تنقيح النظام المالي للبرنامج الإنمائي والإبلاغ عن إيرادات البرنامج من استرداد التكاليف.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الموافقة على البرامج القطرية

٢٤ - في سياق عرض الرئيسة لبند البرامج القطرية، أعادت التأكيد على أنه وفقا للمقرر ٢٠٠١/١١ تتم الموافقة على البرامج القطرية في كل دورة عادية أولى في كانون الثاني/يناير على أساس عدم وجود اعتراض عليها، دونما عرض أو مناقشة، ما لم يقم خمسة أعضاء على

الأقل بإشعار الأمانة خطيا قبل الاجتماع برغبتهم في عرض برنامج قطري معيّن أمام المجلس التنفيذي.

٢٥ - ووافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية التالية التي قدمها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٤ على أساس عدم وجود اعتراض عليها، دونما عرض أو مناقشة: أنغولا، بوروندي، ليسوتو، مدغشقر، موريشيوس؛ جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الفلبين؛ أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، البوسنة والهرسك، تركمانستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، كازاخستان، قيرغيزستان؛ الأرجنتين، غواتيمالا.

٢٦ - في ما يتعلق بالبرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أفاد ممثل اليابان أنه لا تزال هناك مسائل عالقة بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتصل بمسائل حقوق الإنسان السيادية والمسائل الإنسانية، من قبيل اختطاف المواطنين اليابانيين. ولذا وجدت اليابان أنه يصعب عليها تأييد مشروع البرنامج القطري تأييدا نشطا. وطلبت اليابان مزيدا من التفاصيل عن البرنامج؛ وخططا ملموسة لتنفيذ المشاريع؛ ورصدا للجهات المتلقية؛ وطلبت تقارير مفصلة عن رصد المشاريع المستقبلية.

٢٧ - وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن الصندوق العالمي لن يقدم أموالا بشأن الأنشطة المضطلع بها في ذلك البلد نظرا لعدم توصل الطرفين المعنيين إلى اتفاق. وأشار أيضا إلى ضرورة أن يضاعف البرنامج الإنمائي جهود الرصد التي يبذلها لضمان أن تصل المعونة إلى المستفيدين المستهدفين.

٢٨ - وأشار ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن بلده كان قد وافق على إجراء تقييم سنوي على النحو المذكور في الوثيقة المتعلقة بمشروع البرنامج القطري، وإلى أنه يوجد برنامج متواصل لرصد جميع الأنشطة المضطلع بها في بلده. أما في ما يتعلق بمسألة الاختطاف، فقال إنها حسمت بموجب إعلان بيونغيانغ، وأعرب عن أسفه لمعارضة تطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان، وأضاف أنه ينبغي إجراء نقاش إضافي لهذه المسائل في محفل أنسب.

البرنامج دون الإقليمي لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس

٢٩ - لدى مناقشة مشروع البرنامج دون الإقليمي لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس (DP/DSP/CAR/1) أعربت الوفود عن دعمها له وشددت على ضرورة التركيز على الحد من الفقر، وتنمية القطاع الاجتماعي، وإقامة قاعدة بيانات إقليمية (التي

تعتبر ضرورية لتحقيق أي تقدم) تمشيا مع توصيات تقرير التنمية البشرية، والحد من خطر الكوارث وإدارتها، وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وتعبئة مزيد من الموارد. وشددت الوفود على ضرورة التأسيس على الاستراتيجيات التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالدول الجزرية الصغيرة في بورت لويس، بموريشيوس، والمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في كوبي، باليابان.

٣٠ - وقالت مديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مؤكدة أن الصيغة النهائية للبرنامج دون الإقليمي سوف تعكس التعليقات المقدمة من الوفود، إن الوثيقة المتعلقة بالبرنامج دون الإقليمي قد أعدت قبل انعقاد مؤتمري موريشيوس وكوبي وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيسعى إلى الاستفادة استفادة كبيرة من هذين المؤتمرين في تنفيذه للبرنامج المذكور في منطقة البحر الكاريبي، ولا سيما في مجال إدارة أخطار الكوارث. وشددت على أهمية جمع بيانات متكاملة، بما في ذلك الممارسات الرشيدة، من أجل التوصل إلى توقعات ملائمة قبل وقوع الكوارث. وفي النداء الذي وجهته لزيادة الموارد، شددت على أن التمويل الفوري للتدابير الوقائية سيفيد كثيرا في خفض المبالغ الهائلة التي ستنفق بعد ذلك على جهود الإغاثة في حالات الكوارث.

٣١ - وأضافت أن المجلس سوف ينظر في الوثيقة المتعلقة بمشروع البرنامج دون الإقليمي لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس من أجل الموافقة عليها في دورته السنوية المزمع عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

بعثة التقييم الموفدة إلى ميانمار

٣٢ - في سياق إقرار النتائج والتوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار (DP/2005/6)، أثنت الوفود على الجهود المبذولة للحد من الفقر في المناطق الريفية. وشجعت البرنامج الإنمائي على طلب أموال إضافية، والمساعدة على تحسين آليات الرصد والتقييم الوطنية (مع الإعراب عن اهتمامها الخاص بالاستعراض الذي أجري مؤخرا للقطاع الزراعي)، والانخراط في الحوار بشأن السياسات بما يفضي إلى إحداث تغيير لصالح الفقراء، ومواصلة الحوار مع الجهات الفاعلة المحلية لتوسيع نطاق مبادرة التنمية البشرية. وطلبت الوفود إلى مدير البرنامج الإحاطة علما بالاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة التقييم المستقلة والعمل على تنفيذها، وحثت البرنامج الإنمائي على أن يكفل، في سياق توسيعه لنطاق البرنامج، استمرار جودة البرنامج، آخذا في الاعتبار نتائج التقييم الذي أجري عام ٢٠٠٤ (DP/2004/8).

٣٣ - ووجه المنسق المقيم لميانمار الشكر للوفود لدعمها القوي وقال إنه سوف يعرض عليها نتائج استعراض القطاع الزراعي والدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية حالما تصبح جاهزة.

٣٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٥ بشأن تقييم البعثة الموفدة إلى ميانمار.

البرنامج العالمي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧

٣٥ - في المقرر ٢/٢٠٠٥ المتعلق بالبرنامج العالمي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (DP/GP/1)، اختارت الوفود أن تمدد إطار التعاون العالمي الثاني للبرنامج الإنمائي لسنة أخرى حتى ٣١ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٥، وطلبت إلى مدير البرنامج اتخاذ جميع التدابير لضمان ألا تترتب على تمديد إطار التعاون العالمي آثار سلبية على البلدان المستفيدة من البرنامج. وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم البرنامج العالمي المنقح مصحوبا بخطة العمل التي وضعت بالتشاور التام مع الدول الأعضاء، وذلك في الدورة السنوية التي سيعقدها المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأن يراعي البرنامج الإنمائي، لدى قيامه بذلك، المسائل المتعلقة بتسلم الجهات الوطنية زمام أمور عملية التنمية وإدارتها على النحو المنصوص عليه في إطار التمويل المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2003/32) والقرار الأخير المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٣٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٥ بشأن البرنامج العالمي بدون مناقشة في جلسة عامة.

رابعا - الشؤون الجنسانية في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

٣٧ - أعربت الوفود عن دعمها وتشجيعها، لا سيما للجهود الرامية إلى تقوية الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وذلك خلال مناقشتها للاستراتيجية وخطة العمل المؤسستين للصندوق للشؤون الجنسانية لعام ٢٠٠٥ (DP/2005/7) والمعلومات المستكملة عن التقدم المحرز في الشراكة بين البرنامج والصندوق (DP/2005/CRP.2).

٣٨ - وقد أعربت الوفود عن بعض المخاوف، وطلبت موافاتها على نحو خاص بمعلومات مفصلة عما تعتزم المنظمة عمله لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المؤسستين وعن الإطار الزمني الذي ستجري فيه عملية التنفيذ. كما لفتت الانتباه إلى احتمال التداخل بين البرامج التي يتولاها ويديرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٣٩ - وفي هذا الصدد، حثت الوفود البرنامج على اتباع التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة الذي اتخذ مؤخرا بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات وغيره من الصكوك، كمنهاج عمل بيجين الذي يتضمن جدول أعمال محددا لقضايا المرأة. كما أن التجربة الغنية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يمكن أن تأتي بنهج مبتكرة وممارسات رشيدة.

٤٠ - كما نوهت الوفود إلى أهمية الإمساك المحلي بزمام الأمور، وأعربت عن خشيتها من تجاوز بعض الأنشطة المقترحة لولاية البرنامج، لا سيما ما يتعلق منها بالإصلاح القضائي.

٤١ - وإذ حثت الوفود البرنامج على المضي في بذل الجهود لتيسير قدر أكبر من التدريب في المجال الجنساني، في المقر والمكاتب القطرية، فقد طالبت أيضا بمزيد من التوعية وباعتماد نهج في وضع الميزانية يراعي المنظور الجنساني، وإدراج حقوق المرأة في جميع استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي هذا الشأن، شددت الوفود على الحاجة إلى مزيد من مؤشرات الأداء الموثوقة، بما فيها مؤشرات تتعلق بالنوعية والكمية مصنفة وفقا لنوع الجنس في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى تدقيق منتظم في تعميم المنظور الجنساني يترافق ببيانات مرجعية وبعمليات رصد.

٤٢ - كذلك شددت الوفود على أهمية تعميم المنظور الجنساني في الحكم الديمقراطي ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمفاوضات التجارية، وتبادل المعارف من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ونوهت، فيما يتعلق بجميع هذه المجالات، بالدور الأساسي الذي يتعين على الرجال تأديته لإحراز التقدم في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٤٣ - وردا على ذلك، نوه مدير مكتب السياسات الإنمائية إلى أن تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين يتوقف في المقام الأول على نتائج التقييم المستقل الجاري. وبالتالي يتعين على البرنامج تقديم تقرير إلى المجلس خلال دورته السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ يدرج فيه جدولا زمنيا محددا وآليات للمساءلة ومقاييس للرصد. كما شدد على أن العمل الذي يضطلع به الصندوق في مجال المساواة بين الجنسين يدعم حصرا الاستراتيجيات والبرامج الجنسانية التي تضعها البلدان وتتحكم فيها، وذلك تمشيا مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وإذ أبدى موافقته بشأن الدور الأساسي الذي يتعين على الرجال تأديته، لا سيما ضمن إطار العمل المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد لفت الانتباه أيضا إلى طرائق التدريب الجديدة المخصصة للرجال في هذا المجال والتي تقوم مباشرة على الخبرة الميدانية.

٤٤ - وفي معرض الحديث عن الشراكة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نوهت المديرة التنفيذية للصندوق إلى الشراكة المتينة القائمة بين البرامج الإقليمية للصندوق والمراكز الإقليمية للبرنامج في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة وأفريقيا الجنوبية والشرقية. كما لفتت الانتباه إلى الأمثلة الجيدة العديدة للشراكات القائمة بين البرنامج الإنمائي والصندوق. وأجابت على الأسئلة بشأن تعزيز معرفة الإدارة العليا بالممارسات الرشيدة مشيرة إلى وجود مناقشات بين البرنامج الإنمائي والصندوق بغرض إتاحة استخدام أكاديمية التنمية الإلكترونية التابعة للبرنامج الإنمائي أو إنشاء معهد للتدريب لتنمية معارف الموظفين الميدانيين والشركاء فيما يتعلق بالمبادرات المبتكرة التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واختتمت حديثها بالتشديد على ضرورة أن تضع المنظمة الآليات الملائمة لضمان المحافظة على مكتسبات مؤتمر بيجين + ١٠، بل وربطها على نحو وثيق بالحدث الأساسي الذي ستشهده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٥ - وأبرز مدير مكتب الموارد البشرية برامج التعليم التي تراعي المنظور الجنساني التي تقدمها المنظمة، بما في ذلك علاقة التعاون الوثيق بين مركز الموارد التعليمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنهاج أكاديمية التنمية الإلكترونية الذي يركز على المنظور الجنساني. وأشار إلى أن موارد ضخمة قد وجهت نحو بناء القدرات في مجال المساواة بين الجنسين، مشددا على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتوفير التدريب لجميع موظفيه في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على اختلاف مستوياتهم، وأنه يعتزم تحقيق هدف التوازن بين الجنسين.

٤٦ - وإذ أطلع المجلس التنفيذي على الاستراتيجية وخطة العمل المؤسستين المقترحتين، توصل في مقرره ٤/٢٠٠٥ إلى إرجاء النظر في التقرير إلى دورته السنوية لعام ٢٠٠٥.

٤٧ - كما أحاط المجلس علما بالمعلومات المستكملة عن التقدم المحرز في الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2005/CRP.2).

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٨ - أعادت الوفود التأكيد خلال مناقشتها للخيارات المتعلقة بنموذج الأعمال التجارية لصندوق المشاريع الإنتاجية في المستقبل (DP/2005/8) على أن الجمعية العامة قد خولت الصندوق المذكور تقديم المساعدة الاستثمارية لأقل البلدان نموا في المقام الأول.

٤٩ - وأعرب أعضاء من أقل البلدان نموا وعدد من البلدان المانحة عن دعمهم الراسخ للحفاظ على صندوق المشاريع الإنتاجية مستقلا باعتباره صندوقا يلبي حاجات أقل البلدان

نموا فيما يتعلق بزيادة فرص وصولها إلى الخدمات المالية والتنمية اللامركزية/المحلية، من خلال استثماراته والدعم التقني الذي يقدمه. كما أشاروا إلى النتائج الجيدة التي حققها الصندوق المذكور وإلى ميدان عمله الواضح في وقت يجري فيه التركيز على الاستثمار في ميدان التنمية بغية إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلي، وأبرزوا الدور الهام الذي يضطلع به في ميدان تمكين المرأة. ودعوا إلى زيادة موارد الصندوق وتعيين أمين تنفيذي جديد له على عجل، سعيا منهم للتوصل إلى توافق موات في الآراء.

٥٠ - وقد أعربت بعض الوفود عن تفضيلها دمج الصندوق على نحو أكبر ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2005/8، الخيار ٤). ودعموا ذلك بالتنويه إلى ضعف قدرة وكالات الأمم المتحدة الصغيرة على البقاء وقلة فعاليتها، وإلى مبدأ التبسيط والمواءمة، وإلى وجود تداخل في المجالات التي يركز عليها كل من صندوق المشاريع الإنتاجية والبرنامج الإنمائي.

٥١ - وتوصلت الوفود في النهاية إلى توافق في الرأي على المحافظة على الصندوق كمنظمة مستقلة تركز على الحد من الفقر وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا (DP/2005/8، الخيار ٣، الخيار الفرعي ٤). ولاحظوا أن هذا الخيار يتوخى أقصى قدر من الكفاءة والفعالية من خلال تمكين الصندوق من مواصلة ولايته الاستثمارية الهامة التي تركز على أقل البلدان نموا، والمضي في عملية التبسيط والمواءمة من خلال دمج الصندوق جزئيا بالبرنامج الإنمائي.

٥٢ - كما أثنت الوفود على صندوق المشاريع الإنتاجية للجهود الملموسة التي يبذلها من أجل تحقيق المواءمة والدمج بين عملياته وعمليات البرنامج الإنمائي في مجالات البرمجة القطرية والبرامج المشتركة وخدمات الدعم المشتركة وسياسات استرداد التكاليف، والتوصل بالتالي إلى خفض ملموس للعبء الإداري والإجرائي المترتب على المنظمة وشركائها الوطنيين. وحثت الوفود الصندوق على أن يكفل تكامل عملياته مع النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الأمم المتحدة في كل من أقل البلدان نموا.

٥٣ - وشدد أعضاء المجلس على أن بقاء الصندوق وقدرته في المستقبل على الاضطلاع بولايته على نحو كفء يتوقفان على تمكنه من الحصول على تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ويمتد لسنوات عديدة. وطلبوا من البرنامج الإنمائي مساعدة الصندوق في حشد الموارد الخاصة بالبرامج، كما شددوا على أن التمويل الإضافي المستدام لبرامج الصندوق ينبغي أن يقدم من الجهات المانحة المعتادة وكذلك من مانحين جدد.

٥٤ - وطلب الأعضاء من مدير البرنامج تقديم خطة تنفيذ مفصلة للخيار ٣، الخيار الفرعي ٤، تتضمن الترتيبات المتعلقة بالميزانية والترتيبات القانونية والبرمجية، كي يصار إلى مناقشتها خلال الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. كما طلبوا من المدير تعيين أمين تنفيذي جديد في أقرب وقت ممكن.

٥٥ - وتوجه كل من المدير المعاون للبرنامج الإنمائي والموظف المسؤول في صندوق المشاريع الإنتاجية بالشكر إلى الوفود لدعمها القوي لتوسيع مجال عمل الصندوق في أقل البلدان نموا، وأعربا عن تطلعهما إلى تنشيط أعمال الصندوق وزيادة رأسماله إثر اتخاذ المجلس لقرار بشأن مستقبل الصندوق.

٥٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٥/٥، وانتقى الخيار ٣، الخيار الفرعي ٤، المحافظة على استقلالية الصندوق المؤسسية ومواكبتها باندماج جزئي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كنموذج لعمل الصندوق في المستقبل.

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٧ - ناقشت الوفود التقرير المرحلي المقدم من المدير التنفيذي بشأن أنشطة المكتب، والذي يبرز الأداء المتوقع لميزانية عام ٢٠٠٤، وتقديرات الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٥ ومعلومات عن آخر المستجدات في استراتيجية المكتب المتغيرة (DP/2005/9)، وكذلك تقرير لجنة التنسيق الإداري بشأن تقييم التقدم المحرز في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2005/10).

٥٨ - أعربت الوفود عن رضاها حيال الزيادة الكبيرة في اقتناء المشاريع التجارية في عام ٢٠٠٤ مما يبين بوضوح استمرار الطلب على الخدمات التي يقدمها المكتب. وفيما لاحظت الوفود الأسباب الباعثة على قلق لجنة التنسيق الإداري التي أعرب عنها المراقب المالي، فقد اعتمدت تقديرات الميزانية التي تشير إلى أن نفقات عام ٢٠٠٥ ستغطى من الإيرادات المحققة في العام نفسه، وأن برنامج إدارة التغيير سيبقى في عداد الأولويات وسيجري تعديله وفقا للأموال المتوافرة.

٥٩ - وكانت الوفود مسرورة بتزايد تنوع عملاء المكتب وباتجاهه نحو تقديم المزيد من الخدمات في البلدان التي تعاني من الأزمات والخارجة من مرحلة الصراع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. كما شجعوا المكتب على الاستمرار في توسيع وتنويع حافظة عملائه بما يضمن استمرار عمله، لا سيما في مجال الأشغال العامة.

٦٠ - وإذ نوهت الوفود إلى أن عام ٢٠٠٥ سيكون عاما حاسما بالنسبة للمكتب، فقد شجعته على بذل ما في وسعه لتحسين إدارته المالية ونظم الرقابة وعمليات الإبلاغ لديه، وللتقيد بالتزامه المتمثل في تقديم مراجعة سليمة لحسابات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٦١ - وكانت هناك مطالبة عامة بإعلام المجلس على نحو منتظم بما يبذله المكتب من جهود خلال عام ٢٠٠٥، بما في ذلك المراجعة المحتملة لنظامه المالي. وفي هذا الشأن، شجعت الوفود المكتب على اعتماد طرائق المحاسبة المتبعة في القطاع الخاص وأن يفسح أمامه المزيد من الوقت للموازنة بين قاعدة تكاليفه ومستويات إيراداته. ودعت الوفود المكتب إلى إعلام الجهات المانحة على وجه الخصوص بأي انتكاسات هامة تحدث في عام ٢٠٠٥، وعن إدارة التغيير، وذلك خلال الدورة السنوية.

٦٢ - وإذ لاحظت الوفود أن من الممكن اعتبار المكتب وكالة فعالة من حيث التكلفة نظرا لتحقيقه هامشا ماليا يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة، فقد أشارت إلى ضرورة أن يبقى المكتب وكالة مستقلة، وعارضت احتمال دمجه بهيئات أخرى كمكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات. واستشهدت الوفود بتقرير غرين تري للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنوه بأن للمكتب دور ملموس على المستوى الميداني في الجهود الجارية لخفض تكاليف المعاملات المالية الخاصة بالأنشطة التنفيذية في مجال التنمية.

٦٣ - وطلبت الوفود من المدير التنفيذي إعداد خطة عمل شاملة، بالتشاور مع لجنة التنسيق الإداري، بشأن التدابير الإضافية التي ستنفذ في عام ٢٠٠٦ بغية تعزيز كفاءة العمليات وضمان خفض التكاليف والاستمرار في عملية إدارة التغيير وتحقيق الجدارة المالية المستدامة، وعرض هذه الخطة على الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥.

٦٤ - وشكر المدير التنفيذي لأعضاء المجلس دعمهم ومشورتهم، وعمد إلى تناول عدد من المسائل التي تشغلهم، فأوضح أن المكتب لم يعلّق عملية إدارة التغيير بل إنه يسعى إلى إدماج التغييرات ضمن الميزانية العادية، وهو ما أدى إلى بعض التأخير. وأكد للوفود أن المكتب يتقيد جديا بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات وأنه يعمل لتحديد أولوية المسائل وفقا لذلك، بما يكفل تقديمه نتائج مالية سليمة. وفي ما يتعلق بحسابات السلف، لم تطرأ أي انتكاسات أو عمليات غير نظامية. أما الانتقال إلى نظام أطلس، فبالرغم من أنه كان إيجابيا، لكنه عقد عملية إصدار الأرقام الخاصة بأداء الميزانية لعام ٢٠٠٤ وأدى إلى تأخيرها. كما أشار المدير التنفيذي إلى أن المكتب عمد خلال وضع استراتيجيته لعام ٢٠٠٥ إلى تحديد القيمة المضافة التي يقدمها ورسم علاقات عمله الممكنة مع الهيئات الأخرى العاملة في نفس الميدان، ولا سيما مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات.

٦٥ - وشدد المراقب المالي للأمم المتحدة على أن المكتب ما زال في وضع مقلقل وأن ٢٠٠٥ سيكون عاما حاسما لمستقبله. وإذ صادق على ميزانية عام ٢٠٠٥ بتردد، فقد أعرب عن قلقه من أن الزيادة المتوقعة في الإيرادات بنسبة ٤٠ في المائة والتي تتواكب بخفض النفقات في عام ٢٠٠٥ لا تبدو قابلة للتحقيق. وعلّق مشيرا إلى أن معالجة عدد من المسائل، ومن بينها مراكز العمل المرتفعة التكاليف، قد يساعد في خفض قاعدة التكاليف وكذلك التوجه نحو تحديد الأنشطة الأكثر ربحية أو أقلها.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٥ المتعلق بالتقرير المرحلي المقدم من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سابعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٧ - في معرض مناقشة إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/3/Rev.1)، هنأ أعضاء المجلس المدير على تعيينه رئيسا للوحدة الخاصة وأعربوا عن تأييدهم القوي لإطار التعاون الثالث.

٦٨ - وبالإشارة إلى برنامج العمل الطموح للوحدة الخاصة، أعربت بعض الوفود عن تخوفها من أن تصميم عمليات التنفيذ ما زال بدائيا، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة وتعبئة الموارد، حيث إنها مقومات رئيسية للنجاح في تنفيذ الإطار.

٦٩ - وأكدت الوفود أهمية الدعم المقدم حسب الطلب بناء على احتياجات أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية بخاصة. وأثنت على الجهود الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص مؤكدة أن الاهتمام لا يجب أن يقتصر على التجارة، بل ينبغي أن يوجه إلى التماس السبل الكفيلة بإنشاء آليات لزيادة التبادل التكنولوجي والاستثمار.

٧٠ - وأوضحت أن التعاون الثلاثي لابد وأن يكون جزءا لا يتجزأ من المبادرات القائمة فيما بين بلدان الجنوب، وأبرزت ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الوقاية من الكوارث الطبيعية وإصلاح ما أحدثته من دمار.

٧١ - وطلبت البلدان الأعضاء إلى المدير أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/14/2) في أيار/مايو ٢٠٠٥، استراتيجية مفصلة لتنفيذ الإطار، تشمل تعبئة الموارد، وإبلاغ المجلس التنفيذي بها. كما طلبت إليه أن يعقد مشاورات دورية مع أعضاء المجلس وأن يبلغ المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦ عن التقدم المحقق في تنفيذ إطار التعاون الثالث.

٧٢ - وتوجه مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالشكر إلى الوفود لما قدمته من دعم، وأوضح أن التحولات الثلاثة في الإطار كان الغرض منها تهيئة بيئة أكثر دعماً للحوار حول السياسات العامة والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، وتشاطر المعرفة، وهذا التشاطر، الذي يتجاوز نطاق التبادل بين بلدان الجنوب إلى التبادل بين بلدان الشمال والجنوب، يعمل جزئيا على إشاعة روح التعاون بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري في هذا الشأن إعداد نطاق جديد لقائمة خبراء يمكن أن يفيد منها كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

٧٣ - وفي ما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، سوف تسعى الوحدة الخاصة إلى الاستفادة من الشبكات التقنية القائمة بدلا من إبرام اتفاقات جديدة، والهدف من ذلك هو توسيع نطاق تبادل المعلومات داخل كل منطقة وعبر مختلف المناطق.

٧٤ - وطمأن الوفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يعمل على ضمان أن تكون جميع المبادرات حسب الطلب بناء على الاحتياجات القطرية. وأكد أن الوحدة الخاصة أبدت المرونة المطلوبة في التصدي لحالات الكوارث، وأنها في سبيلها إلى وضع مبادئ توجيهية مبسطة بشأن التبرعات المقدمة من أجل تسونامي. وعلاوة على ذلك، عرضت الوحدة استخدام الصندوق الاستئماني لبلدان الجنوب حسابا أساسيا لتلقي التبرعات المقدمة من البلدان النامية بشأن تسونامي.

٧٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٥/٧ بشأن إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٧٦ - رحبت الوفود بالتقرير المقدم عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2005/11 و DP/2005/CRP.3) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2005/12)، ومتابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2005/1).

٧٧ - وأشارت الوفود أن التقارير المقبلة ينبغي أن توضح أولوية التوصيات والإطار الزمني المتوقع لتنفيذها.

٧٨ - وأعربت الوفود عن قلقها لأن مجلس مراجعي الحسابات عدل رأيه في ما يتعلق بمراجعة البيانات المالية للمنظمات رغم إقراره بأن جميع التوصيات قد نفذت أو جارٍ تنفيذها.

٧٩ - وطلبت بعض الوفود معلومات إضافية عن حالة الجهود المبذولة لوضع سياسة تمويل من أجل استحقاقات انتهاء الخدمة وما بعد التقاعد؛ وبيانا واضحا عن الأرصدة المعلقة المشتركة بين الوكالات؛ ووضع إجراءات لتنظيم الممارسات المشتركة بين الوكالات بصورة فعالة؛ وإجراء تقييم مستقل للضوابط الداخلية لنظام أطلس.

٨٠ - وفي ما يتعلق بما لوحظ من أن تفعيل عملية التحقق قد يحط من قدرة نظام أطلس على الأداء ويؤثر عليه، التمس أحد الوفود الحصول على تأكيدات بتشديد ضوابط النظام. وأشار وفد آخر إلى إطار حسم المسائل المتضمنة في تقارير مراجعة الحسابات الداخلية وقال إنه يتطلع لتقارير كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي ستقدم إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥ باستخدام هذا الإطار.

٨١ - وطلبت بعض الوفود من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينتهي من إعداد إرشاداته المتعلقة بتعيين مراجعي حسابات المشاريع وصلاحياتهم فيما يتعلق بمراجعة الحسابات في سياق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمراجعة الحسابات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقالت هذه الوفود إن الأولوية يجب أن تُعطى إلى إعداد مذكرة فنية عن تعيين مراجعي حسابات المشاريع؛ وطلبت بيان الجدول الزمني لتنفيذ هذا النشاط؛ واستفسرت عن كيفية رصد وقياس الامتثال.

٨٢ - وطلبت بعض الوفود من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يوضح المدى الذي بلغه في اتصالاته مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن خطوات المتابعة وتحديد الأولويات؛ وعما إذا كانت خطة عمله مفرطة في الطموح؛ وعن الإجراءات التي يتخذها لإرساء ثقافة عمل واستراتيجية للاتصالات إيجابيتين.

٨٣ - وأكدت الوفود أهمية تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين ضوابط الإدارة الداخلية. وطلبت أن تشمل التقارير المقبلة إشارة إلى أولوية التوصيات وأن تحدد إطارا زمنيا لتنفيذها.

٨٤ - وردا على الاستفسارات المقدمة حول الجوانب التي سيؤثر بها تنقيح الإجراءات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استحقاقات ما بعد التقاعد، أشار مدير مكتب شؤون الإدارة التابع للبرنامج الإنمائي إلى أن الأثر يقتصر على التأمين الصحي في مرحلة التقاعد بعد

انتهاء الخدمة الذي أصبح تبعة. وسوف يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما في أواخر عام ٢٠٠٥ لتحصيل الدروس المستفادة واستشراف المستقبل.

٨٥ - وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد سوى الأرصدة المعلقة مع وكالات الأمم المنفذة وأنه وضع إجراءات محسنة للإبلاغ. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة، قالت إن الصندوق يتعاون مع الأمم المتحدة في تقدير التكاليف وأنه سوف ينظر في خيارات مختلفة للتمويل. وأوضحت أن المبلغ في الوقت الراهن يتراوح بين ٦٠ مليون و١٠٠ مليون دولار. ووافقت على ضرورة أن يضع الصندوق أولويات وتواريخ محددة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٨٦ - وفي ما يتعلق بمراجعة حسابات البرامج المنفذة على الصعيد الوطني، نوهت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) بزيادة المعلومات عن عام ٢٠٠٤، وقالت إن معلومات إضافية ما زالت ترد. وأوضحت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان مشارك في عضوية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعد المذكرة الفنية المقرر صدورها في منتصف عام ٢٠٠٥ عن تعيين مراجعي حسابات المشاريع. وفيما يتعلق بعملية التحقق ونظام أطلس، شدد صندوق الأمم المتحدة للسكان ضوابط النظام وسيجري استعراضا ولكن هذا سيتوقف على نتائج التقييم المستقل.

٨٧ - وأكدت كبيرة موظفي الشؤون المالية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للوفود أن المكتب يوالي بانتظام الاتصال بمجلس مراجعي الحسابات. ومع أنها أقرت بأن خطة مراجعة حسابات المكتب كانت طموحة، فقد أكدت أن كم الأعباء كان هائلا واستلزم العمل على كافة الجبهات. وأعربت عن استعداد المكتب لإبلاغ المجلس بمعلومات مفصلة في هذا الشأن. وأشارت إلى أن المكتب آخذ في تبني أفضل ممارسات القطاع الخاص لتقويم الانحرافات الداخلية. وقد دفع التغير في التمويل المنظمة إلى إعادة تحديد الأولويات والتركيز من جديد على المجالات التي تنطوي على مخاطر بالغة، مثل نظام PeopleSoft وحسابات السلف. وسوف يجري تحليل للربحية في عام ٢٠٠٥ من شأنه أن يساعد في تحديد جدوى تكاليف المكتب واعتماد المعاملات المالية بعد قبولها. وأكدت أيضا أهمية الجهود التي يبذلها المكتب في إشاعة ثقافة عمل إيجابية.

٨٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠٥ بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

تاسعا – التقريران المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٩ – في معرض مناقشة تقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2005/4-DP/2005/13 و E/2005/5-DP/FPA/2005/2 على التوالي)، اتفقت الوفود على ضرورة أن تولي المنظمتان اهتماما بالغا إلى متابعة تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات (القرار ٥٩/٢٥٠). ودعت كلا المنظمتين إلى النهوض بدور سباق في تعزيز نظام المنسق المقيم؛ وموالاة تبسيط الإجراءات البرنامجية؛ وتشديد الاهتمام بالمسائل الجنسانية؛ وتعزيز مساهمة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات في أعقاب الأزمات.

٩٠ – وأبدت الوفود تأييدها وتشجيعها للدور الرائد الذي ينهض به البرنامج الإنمائي في دفع عجلة الإصلاح في الأمم المتحدة، ووضع البرامج المشتركة، والتبسيط والمواءمة، وتوفيق أنشطته مع الخطط والأولويات الوطنية. ومما سر الوفود أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعد لاجتماع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠٥.

٩١ – وأشارت الوفود أيضا إلى ضرورة توفير إطار من المساءلة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإخضاعه لإشراف منسق مقيم إلى جانب الإبلاغ بصورة تلقائية عن استجابة الإدارة لنتائج عمليات التقييم.

٩٢ – وأكد أحد الوفود أهمية جعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر شمولا وضرورة معالجة أهداف سائر المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وليس مؤتمر قمة الألفية وحده. وتم تشجيع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز الجهود العلمية الدولية الموجهة صوب بناء القدرات في البلدان النامية.

٩٣ – وحثت الوفود البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يشاركا مشاركة نشطة في أعمال التحضير للحدث الرئيسي للجمعية العامة المتعلق باستعراض الخمس سنوات للأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٩٤ – وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، رحبت الوفود بالتقرير الوافر المعلومات وأعربت عن ارتياحها لاتساع قاعدة المانحين والاتجاه المتصاعد في تقديم التبرعات. ونوهت كذلك بالفعاليات التي نظمت بمناسبة الذكرى العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٩٥ - وسلمت الوفود بضرورة توفير تمويل كامل للإطار التمويلي المتعدد السنوات وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على التحلي بقدر أكبر من الجرأة في تنفيذه. وطلبت بعض الوفود أمثلة توضح أين وكيف ساهم الصندوق في عمليات البرمجة القطرية المشتركة دعما للأولويات والخطط الوطنية. ورحبت بالخطوات المتخذة لتعزيز ترتيبات الرصد والتقييم وكذلك التخطيط القائم على أساس تحقيق النتائج.

٩٦ - وأكد مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية أهمية القرار الأخير المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات والتزام المنظمة بضمان تنفيذه. وشدد على التزام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعملية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مشيرا إلى أن مدير البرنامج سوف يدلي ببيان هام في اجتماع آذار/مارس ٢٠٠٥ يحدد فيه رؤية المجموعة بشأن التبسيط والمواءمة. وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متفق على ضرورة إيجاد إطار للمساءلة وضمان دائرة فاضلة في عمليات التقييم. وأكد أن المسائل التي عالجها التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعكس توصيات الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات؛ وأن البرنامج الإنمائي اتبع فحسب الهيكل الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. وأشار إلى أن البرنامج مستعد لتبسيط التقرير أكثر. وأكد الطبيعة المستقلة لتقرير مشروع الألفية وطمأن الوفود إلى أن البرنامج ملتزم بالتعاون الوثيق مع الحكومات لضمان تسليم الجهات الوطنية زمام عمليات البرمجة. وأبرز الأهمية المعطاة لعملية البرمجة على الصعيد القطري والمواءمة بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر في تقرير مشروع الألفية. وأعرب عن اتفاقه مع الدعوة إلى جعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر شمولا ومعالجة أهداف جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٩٧ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) إلى أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات قد شجع ثقافة تدعو إلى تحسين الرصد وتؤكد من جديد أهمية التحليل في حيث الكم والكيف. وأشار إلى استكمال دليل إجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوافقه مع المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بالحاجة إلى تعزيز قدرته التحليلية من أجل أن يدفع إلى الصدارة بقضايا ديناميات السكان والصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار التحاور حول السياسات، ولا سيما من أجل تأكيد ارتباط تلك المسائل بسياسات الاقتصاد الكلي. وأضاف أن الصندوق قد عقد مؤخرا حلقة عمل من أجل تحسين موقفه إزاء ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وأكد للمجلس أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات سوف يوجه عمل الصندوق وأن الصندوق ملتزم بتعزيز نظام المنسق المقيم؛ وتبسيط

إجراءات البرامج؛ وتشديد الاهتمام بالمسائل الجنسانية؛ وزيادة مساهمات الأمم المتحدة في المساعدات المقدمة في أعقاب الكوارث.

٩٨ - وفي معرض الإشارة إلى استجابة الصندوق في كارثة تسونامي، نوه بأن الصندوق نال اعترافا للمرة الأولى بأن له دورا أساسيا في مساعدات الإغاثة الإنسانية. وأوضح أن الصندوق يعالج احتياجات المرأة في البلدان التي تأثرت بكارثة تسونامي من حيث القدرة على البقاء والصحة الإنجابية فضلا عن احتياجاتها النفسية الاجتماعية. وأكد أهمية الربط بين جهود إصلاح ما تخرب بالبرامج القطرية وشدد على أهمية عمليات الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع. وأحاط علما بالتعقيب المتعلق بجعل جهاز الأمم المتحدة أكثر شمولاً وتعزيز العمل على بناء القدرات في مجالي العلم والتكنولوجيا.

٩٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٥ بشأن تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

عاشرا - عملية البرمجة

١٠٠ - عقب مشاورات غير رسمية، اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠٠٥ المتعلق بالبرمجة المشتركة المرجأ من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان مقدم من المديرة التنفيذية

١٠١ - أكدت المديرة التنفيذية أهمية عام ٢٠٠٥، بوصفه سنة استعراضا للإعلان بشأن الألفية وبيجين +١٠ - والالتزامات المتجددة لتعزيز حقوق الإنسان والرفاه. وأعربت عن تعاطفها العميق مع أولئك الذين تأثروا بكارثة تسونامي.

١٠٢ - كما أكدت على الحاجة إلى توضيح الصلة بين الصحة والحقوق الإنجابية وتحقيق أهداف الإعلان بشأن الألفية، وشددت على أهمية الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القضاء على الفقر. وشددت على مدى أهمية تنفيذ البرنامج العالمي للتنمية وفعالية الأمم المتحدة وإصلاحها.

١٠٣ - وذكرت الجهود المبذولة لجعل الصندوق منظمة إنمائية أكثر فعالية، عن طريق التركيز على التعلم والتدريب، ومن خلال الالتزام بتحقيق وجود ميداني موحد للأمم المتحدة وبعملية الإصلاح، بما في ذلك نظام المنسق المقيم. وأشارت إلى الحاجة للنظر في

الكيفية المثلى لتهيئة الصندوق للاستجابة لحالات الأزمات مثل كارثة تسونامي الأخيرة. وسلطت الضوء أيضا على برنامج الشباب الخاص بالصندوق.

١٠٤ - وقد أدت الزيادة في التبرعات في عام ٢٠٠٤ إلى تشجيعها. فقد ارتفع عدد الجهات المانحة إلى رقم قياسي، قدره ١٦٦ جهة (مقارنة بـ ٦٩ في عام ١٩٩٩). وقد شكرت الجهات المانحة لتبرعاتها وللتعهدات المتعددة السنوات، واعترفت بأن الدول الأعضاء قد أدت دورا محوريا في عمل الصندوق.

١٠٥ - وأثنت وفود عديدة على الصندوق لدوره القيادي في تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولعمله في مجال الصحة والحقوق الإنجابية. وأكدت الوفود أن إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على الحاجة إلى ربط التخفيف من حدة الفقر بمسائل الصحة الإنجابية والسكان والشؤون الجنسانية. وذكرت وفود أنها ستسعى لضمان إيلاء الصحة والحقوق الإنجابية الاهتمام الواجب في استعراض الإعلان بشأن الألفية في عام ٢٠٠٥. وأيدت التوصية الواردة في تقرير مشروع الألفية بتعزيز التركيز على الصلة بين الصحة الإنجابية والقضاء على الفقر. كما أيدت عدة وفود إدخال غاية إضافية على هدف صحة الأمهات: تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية. وأكدت الوفود على الحاجة إلى إدراج الصحة والحقوق الإنجابية في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الذي سيجري عام ٢٠٠٥.

١٠٦ - وأعربت الوفود عن رضاها بتوجه الصندوق وإدارته وعمله. وهنأت الصندوق على الرقم القياسي لجهاته المانحة مما يعكس ثقة الجهات المانحة ودعمها السياسي. وأعلن عدد من الوفود عن زيادة التبرعات للصندوق. وأعلن بعضها عن التزامات متعددة السنوات، وشجعوا الآخرين على القيام بالشئ نفسه. وأكدت وفود أخرى على أن الصندوق بحاجة إلى زيادة موارده لإدماج الصحة والحقوق الإنجابية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة، لضمان معالجة مسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والمساواة بين الجنسين والشباب.

١٠٧ - وأثنت عدة وفود على الصندوق لمساهمته في جهود الإغاثة في كارثة تسونامي، واعترفت بالاحتياجات الخاصة للنساء. وأثنت وفود أيضا على الصندوق لبرنامجه الخاص بالشباب.

١٠٨ - وشددت الوفود على أهمية تأمين السلع الأساسية للصحة الإنجابية، ودعت إلى زيادة التمويل وتطوير القدرات في ذلك المجال. وشكرت عدة وفود الصندوق لتعزيزه الأهداف

الإنمائية للألفية في العمليات الوطنية. وأشار وفد من الوفود إلى أنه ينظِّم مع الصندوق اجتماعا رفيع المستوى في نيسان/أبريل في ستكهولم، لإثبات مدى مساهمة الاستثمارات في الصحة الإنجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٩ - ورحبت الوفود بالتزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة، ومتابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وأكدت على الحاجة إلى تحقيق انتشار العمل على نطاق واسع بنظام المنسق المقيم، وبمصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والحاجة إلى توسيع نطاق البرمجة المشتركة.

١١٠ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود، وأعربت عن تقديرها للإعلانات المتعلقة بالتبرعات والالتزامات المتعددة السنوات. ورحبت بالتزام الدول الأعضاء بإدماج الصحة الإنجابية، والأهداف الإنمائية للألفية، وضمان تناول الصحة والحقوق الإنجابية بشكل مناسب في استعراض الإعلان بشأن الألفية عام ٢٠٠٥. وأشارت إلى أن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة يعتبران أساس عمل الصندوق في مجال حقوق الإنسان. وبينت أن الصندوق سيجتهد للتعريف بولايته بشكل أفضل، بما في ذلك عمله في مجال التعداد السكاني والشيخوخة والهجرة. وذكرت أن الصندوق يعمل على زيادة استثماره في تعزيز القدرات الوطنية لجمع البيانات الديموغرافية وتحليلها واستخدامها. وأشارت إلى أن الصندوق مرن للغاية في الاستجابة للاحتياجات القطرية، وملتزم بالتصدي لأوجه التفاوت داخل البلدان نفسها.

١١١ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى الإجراءات التي اتخذها الصندوق لزيادة الفعالية التنظيمية، بما في ذلك اتباع نظام تقييم جديد للموظفين يركز على الأداء والكفاءات. وأشارت أيضا إلى أن المجلس التنفيذي وفرع العلاقات الخارجية، سيكونان مسؤولين عن شؤون الأمم المتحدة والدعم المقدم لعملية الإصلاح. وأوضحت الحاجة إلى زيادة الموظفين الأساسيين في مجالات المساعدة الإنسانية والشؤون الجنسانية والثقافة وحقوق الإنسان. إذ أن الصندوق يستخدم حاليا الوظائف المخصصة للمشاريع لدعم العمل في تلك الوحدات. وأشارت إلى أنها ستبلغ المجلس بالحاجة إلى موظفين إضافيين، وطمأنته بأن الصندوق سيتصرف بحكمة.

١١٢ - وفيما يتعلق بالتنسيق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، أشارت إلى أن الصندوق ترأس عددا من الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى القطري، وإلى أنه من المشاركين النشطين في رعاية ومناصرة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد عمل الصندوق ضمن إطار الأفرقة

القطرية للأمم المتحدة لتعزيز سياسات وتوصيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومتابعتها. ويقدم الصندوق أيضا الدعم للبلدان من أجل حصولها على أموال من الصندوق العالمي. ووافقت على أنه من الضروري ضمان تأمين السلع الأساسية للصحة الإنجابية، وأعربت عن أملها في أن تؤيد الدول الأعضاء تخصيص بند لتلك السلع الأساسية في الميزانيات الوطنية. ووافقت على أنه ينبغي نشر العمل بنظام المنسق المقيم على نطاق واسع، وأنه ينبغي تقديم تدريب توجيهي أساسي للمنسقين المقيمين بشأن ولايات جميع الوكالات. وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على توجيهها ودعمها.

حادي عشر – مسائل المالية والميزانية والإدارة

١١٣ – عرضت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) التقارير التالية: (أ) تنقيح النظام المالي للصندوق (DP/FPA/2005/3)؛ (ب) استرداد التكاليف غير المباشرة للتمويل المشترك (DP/FPA/2005/5)؛ و (ج) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2005/4).

١١٤ – وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لوضوح العرض. وأيدت تبسيط ومواءمة جدول الأعمال، والتنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي للصندوق. ورحبت بخطط استعراض النظام المالي للتأكد من توافقه مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعربت عن أملها في ألا تشكل عملية التنقيح أعباء على البلدان المستفيدة من البرنامج، وخاصة أقل البلدان نموا. وأيدت الوفود تبسيط نظام استرداد التكاليف، ووافقت على أن يستعاض عن المعدلات المتعددة بمعدل واحد يضاف إلى جميع أوجه الإنفاق غير الأساسية. وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وافقت على المعدل المقترح البالغ ٧ في المائة.

١١٥ – وأكدت الوفود على أن الموارد الأساسية ينبغي ألا تدعم إدارة الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية؛ وتساءل البعض عما إذا كان المعدل الوحيد البالغ ٧ في المائة سيكون كافيا. وأكدت على أن التكلفة الفعلية لأي نشاط، ينبغي أن تنسب إلى مصدرها الممول. ووفقا للقرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، شجعت الوفود الصندوق على مواءمة الافتراضات الأساسية لسياسة استرداد التكاليف، لدعم إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتساءلت الوفود عن سبب اختلاف معدلات استرداد التكاليف بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأيدت بعض الوفود الرجوع إلى موضوع استعادة التكاليف بعد أن تقدم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توصياتها بشأن المبادئ التوجيهية الموحدة لاسترداد التكاليف.

١١٦ – وفيما يتعلق بنطاق التعريف الموسع لعبارة ''ممول بالكامل''، سعت الوفود إلى الحصول على تأكيدات بأن الصندوق سيتصرف بحكمة وسيقلل المخاطر إلى الحد الأدنى، وإن أي استثناءات ينبغي أن تحدد في نطاق ضيق وبدقة. وطلبت عدة وفود تقديم إيضاحات بشأن فصل الواجبات في إطار الرقابة المالية، بموجب نظام أطلس. ورأت بعض الوفود وجوب تطبيق معدل استعادة تكاليف أدنى، بالتحديد ٥ في المائة، بالنسبة للمشاريع التي تنفذ على المستوى الوطني والممولة من البلد المستفيد من البرنامج. وطلبت الوفود إلى الصندوق ضمان الشفافية في التقارير المقدمة عن الإيرادات المتأتية من سياسة استرداد التكاليف. وحثت الصندوق على توفير التدريب المناسب لموظفي المكاتب القطرية بشأن السياسات والإجراءات الجديدة. وطلبت بعض الوفود تقديم إيضاحات بشأن مختلف معدلات استرداد التكاليف المتعلقة بالمشتريات.

١١٧ – وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) عن تقديرها للتعليقات المؤيدة والمشورة المقدمة. وفيما يتعلق بالتعريف الموسع لعبارة ''ممول بالكامل''، أكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيخفف من المخاطر المرتبطة بذلك. وفيما يخص تكاليف الدعم غير المباشر، يستخدم الصندوق النموذج الذي نصحت به وحدة التفتيش المشتركة، وأيدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وذكرت أن الصندوق استخدم نفس منهجية استرداد التكاليف التي استخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وفي تطبيق تلك المنهجية لحساب التكاليف خلال فترتي السنتين الماضيتين، توصل الصندوق إلى المعدل الوحيد البالغ ٧ في المائة. وأشارت إلى أنه بالرغم من أن الوكالات قد تكون لها معدلات مختلفة لاسترداد التكاليف بسبب اختلاف ولاياتها وهياكل تكاليفها، فإن المنهجية تمت مواءمتها. وأضافت أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ستستعرضان مسألة استرداد التكاليف، وأن الصندوق سيبقي المعدل البالغ ٧ في المائة قيد النظر.

١١٨ – وفيما يتعلق بالاستفسار الخاص بالمشتريات، أوضحت أن المشتريات، إن كانت تمثل جزءا من برنامج، فسيطبق عليها معدل استرداد التكاليف البالغ ٧ في المائة. أما إذا كانت المشتريات لحساب أطراف ثالثة، فسيطبق معدل قدره ٥ في المائة، ففي مثل هذه الحالات لا يكون الصندوق مشاركا في تخطيط البرامج أو رصدها أو الأنشطة الأخرى. وطمأنت المجلس التنفيذي بأن الصندوق ملتزم بمواءمة سياسة استرداد التكاليف لدعم إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري. وأضافت أن الصندوق أبلغ عن إيرادات استرداد التكاليف من خلال بياناته المالية.

١١٩ - وأشارت إلى أن الصندوق يقدم تدريبا لموظفيه بشكل منتظم في النظم المالية، ورحبت بمساهمات التمويل المشترك التي تقدمها من البلدان المستفيدة من البرنامج. وأوضحت أن نموذج استرداد التكاليف الذي طبقه الصندوق لم يفرق بين المساهمات الواردة من البلدان المستفيدة من البرنامج وتلك الواردة من بلدان أخرى. وسيستعرض الصندوق، حسب الاقتضاء، المعدل المطبق على البلدان المستفيدة من البرنامج. وطمأنت المجلس بأن القصد من تنقيح النظام المالي والجهود الأخرى المبذولة للتبسيط والمواءمة، إنما هو تقليل العبء على البلدان المستفيدة من البرنامج.

١٢٠ - وأبدى مدير شعبة الخدمات الإدارية ملاحظة مفادها أن مفهوم ''الممول بالكامل'' ليس جديدا. وأشار إلى أن التعريف الموسع يهدف إلى تنظيم ممارسة سائدة مستمدة من سياسة الاتحاد الأوروبي. وأكد للمجلس التنفيذي بأن أي مخاطر مرتبطة به يمكن التحكم فيها. وأكد أن نظام أطلس مكن الصندوق من رصد التعهدات والمدفوعات بفعالية. وذكر أن الصندوق لا يخطط للسماح بالاستخدام الموسع لهذا التدبير، مشيرا إلى أن الصندوق سيضع مبادئ توجيهية محددة. وفيما يتعلق بفصل الواجبات، أكد أن المبدأ الأساسي للرقابة الداخلية هو أنه لا يجوز لشخص واحد في المنظمة أن يوافق على معاملة ما ويتابعها خلال مراحلها المختلفة. وذكر أن نظام أطلس مكن الصندوق من ضمان انفصال الأدوار. وإذا دعت الحاجة، تستطيع المكاتب القطرية أن توجه المعاملات، من خلال انسياب العمل الآلي، إلى مقر الصندوق أو البرنامج الإنمائي. وأضاف أن المكتب القطري يستطيع في حالة الطوارئ أن يسعى للحصول على استثناء، وهو ما يمكن أن يتم مع ضمان توفر الضوابط الأساسية.

١٢١ - وقال رئيس الفرع المالي التابع لشعبة الخدمات الإدارية إن نظام أطلس قدم للصندوق إطار رقابة مالية سليما. وفيما يتعلق بالاستفسار عما إذا كانت الموارد الأساسية ستستخدم لدعم أنشطة غير أساسية في إطار التعريف الموسع لعبارة ''الممول بالكامل''، أكد للمجلس التنفيذي أن ذلك لن يكون هو الحال. وأضاف أن نظام المحاسبة يفرق بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف، أكد أن الصندوق أبلغ المجلس التنفيذي بشأن تدفقات الإيرادات هذه في بياناته المالية وفي ميزانية الدعم لفترة السنتين. وقد التمس الصندوق، عند تنقيحه للنظام المالي، مساهمات من مكاتبه القطرية، وأنشأ فرقة عمل داخلية لتوجيه العملية. وذكر أن الصندوق وفر تدريبا في مجال النظم المالية الجديدة ونظام أطلس خلال السنة الماضية؛ ومن المقرر إجراء تدريب إضافي لموظفي المكاتب القطرية هذه السنة.

١٢٢ – واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٥/١١ بشأن تنقيح النظام المالي للصندوق، والمقرر ٢٠٠٥/١٢ بشأن استرداد التكاليف غير المباشرة للتمويل المشترك.

ثاني عشر – نظام تخصيص الموارد

١٢٣ – عرضت المديرة التنفيذية التقرير المتعلق باستعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (DP/FPA/2005/6).

١٢٤ – وأثنت عدة وفود على الصندوق بشأن جودة الوثيقة والمشاورات غير الرسمية الشفافة التي جرت خلال عملية الاستعراض. ووافقت الوفود على النهج المستخدم في استكمال نظام تخصيص الموارد، وأجازت إجراء التصنيف القطري؛ ووافقت على حصص الموارد حسب المجموعة القطرية الواردة في الجدول ٤ من التقرير (DP/FPA/2005/6). وأعربت الوفود عن ترحيبها بتبسيط النظام وبخطة الصندوق للعمل على تزامن دورة نظام تخصيص الموارد مع دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وشددت على أهمية المواءمة مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأشارت إلى أن فعالية النظام لا ينبغي أن تقاس بمستوى إنفاق الموارد بل بمستوى تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الوفود على الحاجة إلى تحسين نظم البيانات.

١٢٥ –وأعربت الوفود عن تقديرها لاستمرار نظام تخصيص الموارد في إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا وللبلدان في أفريقيا. واقترح وفدان أن تذهب نسبة ٦٠ في المائة من موارد البرنامج إلى أقل البلدان نموا. وأكد البعض الآخر على أن توزيع الموارد على البلدان ينبغي أن يأخذ في الاعتبار احتياجاتها الفعلية وحجم سكانها مشيرا إلى أن التركيز ينبغي أن يكون على البلدان التي هي أبعد ما يكون عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت الوفود أيضا على وجوب إيلاء اهتمام للقدرة الاستيعابية للبلدان. وأشار وفد إلى أنه في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالصحة الإنجابية وهناك حاجة لتقديم المساعدات المالية لها. وذكر وفد آخر، مؤكدا على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن التعاون ينبغي أن يكون قائما على الطلب لا على العرض.

١٢٦ –وحذر وفد المكسيك من أن إعادة تصنيف البلدان في نظام تخصيص الموارد يمكن أن يهدد التقدم المحرز. وأعرب الوفد عن قلقه لكون إعادة تصنيف المكسيك من بلد من الفئة باء إلى بلد من الفئة جيم قد استند إلى بيانات قديمة بالنسبة لمؤشر معدل خصوبة المراهقين. فلو كانت قد استخدمت آخر البيانات الوطنية بشأن ذلك المؤشر، لاستمرت المكسيك كبلد من الفئة باء.

١٢٧ -وأشار نائب المديرة التنفيذية (البرامج) إلى أن الصندوق أراد أن يركز على زيادة الاهتمام بأقل البلدان نموا مع المحافظة في الوقت نفسه على مبدأ الطابع العالمي. ووافق على أن عددا من البلدان التي تمر اقتصادات (بمرحلة انتقالية، ولا سيما في آسيا الوسطى، تحتاج إلى مساعدة. ووافق على الحاجة إلى تعزيز نظم البيانات وأكد أن الصندوق يؤدي دورا أساسيا في بناء القدرات لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها.

١٢٨ -وأشار مستشار التخطيط الاستراتيجي الأقدم إلى أن استكمال نظام تخصيص الموارد كان مهمة شاقة وشكر المجلس على توجيهاته. وأضاف بأنه قد تم وضع نظام تخصيص للموارد متوازن للغاية بإيلاء أولوية عالية للبلدان من الفئة ألف التي تضم جميع البلدان من فئة أقل البلدان نموا. وستقدم المساعدة أيضا إلى البلدان من الفئة باء والفئة جيم لضمان المحافظة على التقدم المحرز. وذكر أن توافر البيانات بالنسبة لجميع البلدان قد شكل تحديا رئيسيا وأن الصندوق قد اعتمد على آخر البيانات المتوفرة من المصادر الدولية المعترف بها. ويتفهم الصندوق قلق المكسيك. ومع ذلك، فمن الضروري، للحصول على نظام عالمي، استخدام بيانات قابلة للمقارنة جمعت وقدرت بنفس الطريقة.

١٢٩ -وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، أشار إلى أنه حدث تحول في تخصيص الموارد إلى البلدان من الفئة ألف، من ٣٧ في المائة من الموارد المبرمجة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠٠٣، مما يدل على التزام الصندوق بالبلدان الأمس حاجة. وأشار إلى مسألة ضرورة مراعاة القدرة الاستيعابية عند تخصيص الموارد لكل بلد من البلدان. وفيما يتعلق بالتساؤل عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أشار إلى أن الموارد ستخصص وفقا لموافقة المجلس التنفيذي على برامجها القطرية الجديدة. وأضاف بأن نظام تخصيص الموارد المستكمل سيصبح ساريا اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وسيظل قائما حتى ٢٠٠٧، وإذا دعت الضرورة، سيكون هناك استعراض آخر واجتهاد للعمل على تزامن دورة النظام مع دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠٠٥ بشأن استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية.

ثالث عشر – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٣١ -وافق المجلس التنفيذي، في المقرر ١١/٢٠٠١، على البرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض عليها دون عرض أو مناقشة، وهي: أذربيجان، وأرمينيا، وأنغولا،

وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وبوروندي، وتركمانستان، ورومانيا، وطاجيكستان، وغواتيمالا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومدغشقر.

رابع عشر – مسائل أخرى

١٣٢ – عقد المجلس التنفيذي الاجتماعين غير الرسميين التاليين:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – (أ) مشاورات غير رسمية بشأن البرنامج العالمي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (ب) إحاطة غير رسمية عن تقرير لجنة التنسيق الإداري المتعلق بتقييم التقدم المحرز في أعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ و (ج) إحاطة عن كارثة ''تسونامي'' التي شهدها يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان – (أ) تأمين إمدادات السلع الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية؛ و (ب) إحاطة عن كارثة تسونامي التي شهدها يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

النساء والأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٣٣ – عقب التعليقات الاستهلالية التي أدلى بها كل من رئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف، تناولت العروض التي قدمت المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالنساء والأطفال الذين أضعف حالهم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وقدمت أمثلة على الأعمال المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ وسلطت الضوء على التحديات ذات الأولوية التي تواجهها المنظومة في مجال تعزيز كل وكالة من الوكالات وردود فعلها المشتركة.

١٣٤ – ولاحظ متحدثون التقدم المحرز في مجال رعاية النساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك ارتفاع عدد الأطر الدولية التي تتيح التحرك على الصعيد العالمي وصعيد الأمم المتحدة، والأهداف والقواعد والمعايير التي حظيت بالتأييد عالميا، وازدياد الأدلة على أن منظومة الأمم المتحدة ككل تتخذ إجراءات مشتركة في هذا الصدد. ومن الأمثلة على ذلك، البرامج الغذائية والتغذوية التي تقدم في المدارس، والسرعة في تقييم الاحتياجات وتحليلها واتخاذ إجراءات لتلبيتها في ١٧ بلدا أفريقيا من بلدان جنوب

الصحراء الكبرى، والقيام عبر الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وعلى نحو متزايد بإسناد دور إلى الأطفال والشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٣٥ - إلا أنه على نحو ما تبدى من العروض وما أعقبها من مداخلات، لم تكن الإجراءات التي اتخذت لتفعيل حقوق النساء والأطفال الذين أضعف حالهم الوباء كافية. ويتعين على الوكالات القيام بالمزيد، منفردة ومجتمعة، عبر اغتنام الفرص الملموسة المتاحة من مثل المبادرات العالمية التي تشمل التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز، ومنتدى الشركاء العالميين المعني بالأيتام وضعاف الأطفال؛ وعبر بذل الجهود لتعزيز مواجهة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وعبر إصلاح الأمم المتحدة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

١٣٦ - وتم التركيز على أهمية الصلات القائمة بين المسائل المتعلقة بالنساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التشديد على أنه يتعين منح ضعاف الأطفال بصورة خاصة الرعاية والحقوق في مجالي الصحة الجنسية والصحة الإنجابية بغية كسر حلقة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. وتمثل الوقاية الأساسية وإبقاء الأبوين على قيد الحياة اثنتين من أهم الاستراتيجيات التي تكفل زيادة مقاومة الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا بد من أن تمثل معالجة العنف الذي يستهدف المرأة بسبب من نوع جنسها أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجيات الوقاية من هذا الوباء.

١٣٧ - واعتبر متحدثون أنه يجب، كأولوية، إدماج مخاوف النساء والأطفال الذين أضعف حالهم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صلب الصكوك الإنمائية الوطنية من مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والخطط الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لكن يتعين في الوقت نفسه رفع مستوى الاهتمام والدعم الذي يمنح للمجتمعات الأهلية، مع إبقاء العين على تعزيز قدراتها لكي تتمكن من التغلب على آثار هذا الوباء. ويشمل ذلك تزويدها بالموارد وتتبع كيفية استخدامها لضمان وجود مساءلة.

١٣٨ - كما تم التشديد على أن التنسيق على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما برح يمثل تحديا هائلا. ويشكل مبدأ ''الأركان الثلاثة'' إطارا للتنسيق مع التشديد بقوة على تسليم زمام الأمور إلى الجهات المحلية. ويلزم الآن تخطي الشعارات للشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة على الأرض. ولا بد لمنظومة الأمم

المتحدة من تعزيز ودعم الإجراءات التي تتمحور حول الحقوق وتراعي الفروقات بين الجنسين وتتولى زمامها الجهات الوطنية.

الشؤون الجنسانية

١٣٩ - عقب الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، قدمت المديرة التنفيذية للصندوق عرضا عن التجارب والمسائل المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة. وساقت عدة أمثلة على التعاون الجيد الجاري بين الوكالات وأشارت إلى التحديات الرئيسية التي تواجه الصندوق المتمثلة في نقص الموارد المخصصة للسياسات المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة؛ والخبرات المتفاوتة التي يمتلكها الموظفون بشأن المسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية؛ والمشاكل التي تعاني منها نظم تصنيف البيانات بحسب نوع الجنس؛ وعدم وجود مستويات وافية من التتبع والرصد والمساءلة.

١٤٠ - وعرضت مديرة مديرية المرأة والشؤون الجنسانية والتنمية التابعة للاتحاد الأفريقي أمثلة على الالتزام الراسخ بإدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة في الاتحاد الأفريقي، كما أشارت إلى عدم اهتمام صناع القرار بخطة عمل المساواة بين الجنسين إذ أنهم لا يقرون في كثير من الأحيان بأن القيام بمعالجة الشؤون الجنسانية وإدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة أمران يشكلان إحدى الاستراتيجيات الفاصلة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٤١ - وتخلل النقاشات التي تلت تقديم أعضاء المجالس التنفيذية عددا من التوصيات. واقترح أن تعد الوكالات للاجتماعات المشتركة القادمة وثيقة واحدة مشتركة تتناول الشؤون الجنسانية تعرض استراتيجيات ومسؤوليات مشتركة وأهدافا محددة وطرقا للمساءلة في مجال إدماج المنظور الجنساني في صلب الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والسياسات الحكومية، والدعوة إلى الربط بين الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وينبغي تضمين هذه الوثيقة معلومات عن موارد الوكالات، ومساءلة الوكالات، والخبرات المتوافرة لديها في مجال الشؤون الجنسانية. وينبغي تحديد الأهداف والنتائج نوعا وكمّا.

١٤٢ - وذكر متحدثون أن على الوكالات العمل معا لتحديد كيفية قياس مدى النجاح في إدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة، ولتقليص أوجه التفاوت الموجود بين المرأة والرجل، ومساعدة البلدان على إنشاء نظم لمساءلة الجهات المعنية بمسائل إدماج المنظور

الجنساني في صلب الأعمال العامة. وينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يزيدا من انخراطهما في استراتيجيات إدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة، كون الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر تشكل أطرا إنمائية رئيسية. وينبغي أن ترفع الجهات المانحة مستوى دعمها المالي للجهود التي تبذل لإدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة. وفي الوقت نفسه، يتعين على الوكالات تخصيص موارد أساسية مؤسسية لإدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة ولتمكين النساء وعدم الاعتماد على الأموال التي ترد من خارج الميزانية.

١٤٣ - وذُكر أنه يتعين أن تكون أنشطة المجتمعات الأهلية جزءا من استراتيجيات إدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة لكي تتولى هذه المجتمعات تدريجيا زمام تنفيذ هذه الاستراتيجيات ويجري تسريع عجلة تغيير السلوك والسياسات التي تؤثر في طريقة معالجة الشؤون الجنسانية. ولا بد من أن يتلازم إدماج المنظور الجنساني في صلب الأعمال العامة مع إيلاء اهتمام محدد لتمكين النساء. ويلزم على الوكالات، من جهتها، أن ترسخ المساءلة المؤسسية، وتطور قدرات موظفيها في جميع المستويات، وتدقق في مدى تطبيق مبادئ عدم التمييز ضد المرأة، وتراعي في ميزانياتها المساواة بين الرجل والمرأة، وتعدّ بيانات مرجعية، وتستحدث وسائل لتتبع مدى التغيير. ولا بد من توضيح مفهوم إدماج المنظور الجنساني ووسائل وضعه موضع التطبيق.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

١٤٤ - عرض رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي هذا البند مشددا على أنه يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وتحدث ممثل البرنامج عن التقدم الذي أحرزه حتى تاريخه الفريق العامل المشترك، فقال إن وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل معا في مراحل الانتقال التي تعقب الكوارث الطبيعية (كما في كارثة المد البحري ''تسونامي'' التي ضربت منطقة المحيط الهندي) والتي تعقب انتهاء النزاعات.

١٤٥ - وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن العمل الذي تقوم به اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في مراحل الانتقال يؤثر إيجابا في قدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذه المراحل. ومن الأمثلة الإيجابية على هذا التقدم هو مدى استجابة نظام المنسق المقيم المتين - المصحوب بالدعم السريع الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - في البلدان التي ضربها تسونامي. وعرض منسق الشؤون الإنسانية في هايتي مثالا ملموسا على كيفية تنفيذ برامج الانتقال في الميدان عقب حدوث كارثة طبيعية. واستعرض طريقة تعاون مختلف أجهزة

الأمم المتحدة لمواجهة آثار فيضانات عام ٢٠٠٤ المدمرة، لا سيما تجربة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٤٦ - ولفتت عدة وفود الانتباه إلى أهمية إحراز تقدم متواصل بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في مجال ابتكار خيارات جديدة لتمويل مراحل الانتقال. وتم حث مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على توسيع نطاق شراكاته الفعلية لتشمل المصارف الإنمائية الإقليمية إلى جانب تعاونه مع البنك الدولي. وشدد عدد من الوفود على ضرورة جعل برامج الانتقال جزءا لا يتجزأ من العمليات والخطط التي تتولى زمامها الحكومات. وتم التشديد على أهمية بناء القدرات في هذا الصدد على الرغم من الإقرار بصعوبة تحقيق ذلك في العديد من حالات ما بعد انتهاء النزاع. وذكرت عدة وفود أنه يتعذر على الأمم المتحدة المساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ما لم يصبح استشرافها للأمور إلى جانب المساعدة التي تقدمها أبعد مدى.

١٤٧ - وساد اتفاق عام على أن الفريق العامل المعني بقضايا الانتقال التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ينبغي أن يوسع نطاق أعماله ليشمل مراحل الانتقال التي تعقب الكوارث الطبيعية. وأعربت وفود عن تأييدها الخطط التي وضعها مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى الأفرقة القطرية في هذا المجال. وأشارت عدة وفود إلى أن من شأن الدروس المستخلصة من برامج التخلص من آثار تسونامي أن تشكل نقطة انطلاق مفيدة ولربما مسألة جديرة بالمناقشة في أحد الاجتماعات المشتركة المقبلة للمجالس التنفيذية. وأشادت وفود بالفريق العامل لاعتزامه متابعة النقاشات الدائرة حاليا بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها النقاشات التي يجريها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات. وقال عدة متحدثين إنه ينبغي النظر بشيء من الحذر إلى النقاشات غير الحكومية وغير الرسمية المتعلقة بالإصلاح، وإن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي المصدر الرئيسي الذي تستمد منه الوكالات توجيهاتها للعمل في مراحل الانتقال.

١٤٨ - وأثيرت مسألة دور المرأة المحوري في عمليتي بناء السلام وإصلاح ما دمره النزاع، مع إلقاء الضوء بصفة خاصة على مثال السلفادور. وبعد الإشارة إلى أن الفريق العامل قد اعتبر المجال الجنساني من المجالات التي تستلزم المزيد من العمل، شجع متحدثون مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على متابعة هذه المسألة.

١٤٩ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي المناقشة بتشديده على ما يلي: ضرورة توضيح كلمة ''الانتقال'' والاتفاق على معنى واحد لها؛ والدور الهام الذي تؤديه

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أنشطة تخطيط البرامج وتنفيذها في مراحل الانتقال (عقب النزاعات والكوارث الطبيعية) وضرورة انخراط المؤسسات المالية الدولية التام في أعمال وكالات هذه المجموعة؛ وأهمية الاستمرار، في حالات الانتقال، في تلبية الاحتياجات الآنية للسكان الذين طالتهم آثار هذه النزاعات والكوارث، وضرورة تقييم الاحتياجات التي برزت بعد انتهاء النزاع، وذلك بغية عرضها؛ وضرورة تضمين بعثات الأمم المتحدة كافة حيزا لتقديم المساعدات الإنسانية؛ وضرورة بحث تكاليف التنسيق في حالات الانتقال؛ وضرورة قيام الفريق العامل بمواصلة العمل على أن تقدم المكاتب الميدانية الدعم العملي بدلا من انتظار ما ستتمخض عنه عمليات إصلاح الأمم المتحدة من نتائج.

التبسيط والمواءمة

١٥٠ - وصف مدير البرنامج المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدى التقدم المحرز في عملية التبسيط والمواءمة في ضوء قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وجاءت مداخلته قبل الملاحظات التي أدلى بها رئيسا الفريقين المعنيين بالبرامج والإدارة التابعين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بشأن التقدم الذي شهده هذا المجال منذ الاجتماع المشترك الأخير للمجالس التنفيذية. وركّزت وجهات النظر الإقليمية والقطرية - التي أبرزها مدير شعبة أفريقيا في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأمين شعبة الشؤون الاقتصادية في حكومة باكستان، والمنسق المقيم في باكستان - على أفضل الممارسات الإقليمية ومبادرات تنفيذها على الصعيد القطري استنادا إلى تولي الجهات الوطنية زمامها.

١٥١ - وأعربت وفود عن التزامها بإصلاح الأمم المتحدة وشددت على أهمية قرار الجمعية العامة، فركزت على أن منظومة الأمم المتحدة موضوعة تحت المجهر على الصعيد القطري، واعتبرت أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات هو دعوة للعمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. وأشارت إلى ضرورة تجاوز الإجراءات الداخلية من أجل التنسيق مع الوكالات والجهات المعنية الأخرى على الصعيد القطري. وحثت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تلتمس من منظمات الأمم المتحدة مزيدا من المشاركة وتوسيع نطاق تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية.

١٥٢ - وأعرب عن القلق بشأن عدم وجود أي أهداف واضحة وحدود زمنية لكي تنفذ في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وأعربت وفود عن أملها بأن يوضع جدول زمني وخطة مواءمة في

الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشددت على أهمية الاجتماع الذي ستعقده في آذار/مارس ٢٠٠٥ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولاحظت ما قد يستتبعه تنفيذ البرامج المشتركة من تكاليف وما قد ينشأ من تداخل في أدوار الوكالات مما يلقي بظلاله على المساءلة والشفافية. واستفسرت عدة وفود عن مدى استحسان وجود آليات تمويل مشتركة لتنفيذ البرامج المشتركة.

١٥٣ - وبشكل عام، شجعت وفود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على متابعة عمليات تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضع مبادئ توجيهية مشتركة لاسترداد التكاليف، وتوضيح طريقة مساءلة آليات التمويل المشتركة، وإصدار مبادئ توجيهية عملية للأفرقة القطرية من أجل بناء القدرات والتعاون التقني، وتعزيز التركيز المشترك بين الوكالات على الشؤون الجنسانية، ومضاعفة الجهود لمواءمة التقييم القطري المشترك/تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية، وتوسيع نطاق المبادرات التجريبية لفتح مكاتب مشتركة بحيث تشمل بلدانا أخرى. وشددت على أهمية عمليات التقييم المشتركة للاحتياجات، والوسائل المشتركة لمواجهة حالات الأزمات وما بعدها، وقواعد البيانات المتكاملة، وتكثيف التنسيق الإقليمي لتفادي ازدواجية العمل وهدر الموارد.

١٥٤ - وردا على ما سبق، أوضح ممثلو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن العمل جار على وضع خطة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ تتضمن أهدافا جلية وملموسة وجدولا زمنيا لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، وذلك في ضوء الاحتياجات من الموارد البشرية والمالية. وأشاروا إلى أن الدروس المستخلصة من البرامج المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ستجمع لتحسين المبادئ التوجيهية التي يستند إليها في وضع برامج مشتركة، والتي وضعت أصلا وفقا للتوصيات الواردة في الاستعراض الأول الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

١٥٥ - وأبرزت الأمانات أهمية تولي الجهات الوطنية زمام الأمور ومطابقة الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية، فشددت على أن عمليات التقييم القطري المشترك/تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تنفذ بشكل منتظم على أساس الأولويات الوطنية الواردة في الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر أو الاستراتيجيات المثيلة وبما يتفق مع الالتزامات التي يتضمنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وأنشئ نظام

DevInfo على الإنترنت وهو كناية عن قاعدة بيانات ترمي إلى مساعدة البلدان المشمولة بالبرامج على رصد مدى التقدم المحرز على الصعيد الوطني.

١٥٦ - أما في ما يتعلق بالوفورات الناجمة عن عمليتي التبسيط والمواءمة، فقد ثبت من التجربة أن تشارك المباني والخدمات والمكاتب أدى إلى انخفاض تكاليف المعاملات وتعاظم وقع التنمية.